دور مخابر البحث في تكوين طلبة الدراسات العليا

مقارنة بين الجامعة الجزائرية و الجامعة الفرنسية

أ/فرشان دليلة

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

يتميّز التعليم العالي عن التعليم الابتدائي و الثانوي ليس فقط بعمر الطلاب ومستواهم, بل أيضا بإنتاج المعارف الجديدة و الرفع من قيمتها في المجالات الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع. فإذا حرمت المؤسسات الجامعية من وظائفها في البحث و الاكتشاف و التجديد, تصبح مؤسسات "تعليم خدماتي " وتهبط إلى مجرد امتداد للتعليم الابتدائي و الثانوي. في هذا السياق جاء التفكير في بعث البحث العلمي بنفس جديدة أمرا ملحا يستلزمه هذا التحول السريع الذي يعرفه المجتمع بصورة عامة والمؤسسات الجامعية بصورة خاصة .

فإننا نعيش اليوم و منذ التسعينات، فترة حاسمة من فترات التحول في تاريخ البشرية، تحوّل من مجتمع صناعي إلى مجتمع المعرفة و من إقتصاد صناعي إلى اقتصاد المعرفة حيث صار العمل العلمي في تفاعل إيجابي واثق الخطى مع الاحتياجات المجتمعية و التغييرات العالمية. و لقد أخذ هدا الإتجاه في تزايد حتى بدأنا اليوم نجد بأن الشركات الاقتصادية الكبرى أصبحت تبادر و بشكل واسع وواضح في توجيه البحوث العلمية و التقنية و الإنسانية طبقا لمجال اهتمامها والأهداف التي تصبوا إليها كونها الجهة الممولة لنشاطات البحث بعد إنخفاض الإنفاق الحكومي على هذا المجال،هذه النقلة أحدثت بدورها نقلة سريعة في إدارة المعرفة حيث تبنّت الجامعات الرائدة في الدول

النامية استراتيجيات من أجل فعالية وظيفة للبحث العلمي مـــن خـــلال إعـــادة صياغة منظومة معرفية وظيفية في نطاق حاجات الأمة في شتى المجـــالات، لتأسيس أسباب الريادة معتمدة في تأسيسها للبحث العلمـــي ببعديـــه النظـــري والتطبيقي الجاد بنظام تقييمي مستمر .لتنتقل بـــذلك مـــن وضـــعية احتوائهـــا للبحوث العلمية إلى وضعية الاهتمام بإنتـــاج الباحـــث و تســـويقه و إثرائـــه واستثماره ضمن الجهد الكلي.

هذه الإستراتجية تبنتها الجامعات الفرنسية في تسييرها لمخابر البحث معتمدة في ذلك على تقويم عناصرها من طاقات بشرية و تكنولوجية وإدارية وتنظيمية وقانونية.

هذه الإستراتيجية تضمّنت فلسفة نظام ل م د من خلال طرحها الجديد لبنية عملية التكوين الجامعي التي تقوم على أساس أن الطالـــب هـــو محـــور عملية التكوين و هو المحرك لها و أن الأستاذ هو العنصر الثاني فيها الـــذي تقع على عاتقه مسؤولية (المرافقة) و التوجيه و من ثمّة استلزم دخول مخابر البحث كفاعل جديد في عملية تكوين طلبة الدراسات العليا .

<u>التجربة الجزائرية</u>:

في سياق التحوّلات و التكيفات مع النظام العالمي الجديد و مواكبـــة للأنساق الجديدة التي تطرحها الجامعة المعاصرة و اعتناقهـــا لنظـــام ل م د، ونتيجة لما يتعرض له البحث العلمي في جامعتنا من نقد و تشكيك في تحمـــل مسؤولياته من حيث تماشيه و قضايا مجتمعنا بما يمكنه مـــن القيـــام بـــدوره المأمول في قيادة مسيرة النهضة و التطور.

إرتأينا من خلال هذه المداخلة إلـــى فـــتح مجـــال للنقـــاش الجـــاد والمتواصل والصريح لتغيير واقع مخابر البحث على مستوى جامعتنا و مـــن ثمة وضع خطة جديدة لإعادة صياغة نموذج جديـــد بمفاهيمـــه و تصـــوراته وبنيته و وظائفه يحقق كفاءاتها و فاعليتها و دعمها في قيادة عملية التكـــوين الجامعي من خلال تبنيها طلبة الدراسات العليا و إشراكهم في مجـــال البحـــث العلمي.

1/<u>نشأة مخابر البحث في الجامعة الجزائرية</u>:

أولت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في العشرية الأخيرة اهتماما ملحوظا بقضية تطوير البحث العلمي. هذا الاهتمام بلورته مساعي مجموعـــة من المؤسسات الحكومية التابعة للوزارة الوصية عن البحث العلمـــي الراميـــة إلى تأطير و تطوير و تدعيم البحث العلمي.

و ذلك من خلال تكفلها بـــــ:

1- فرق البحث الجامعين التي تعتمدها لجان التقييم الوطنية للبحث الجـــامعي CNEPRU .

2- اتفاقيات البرامج للتعاون العلمي مع الجامعات الأجنبية التي تنظمها اللجنة المختلفة لتقييم المشاريع CMEP .

3- المشاريع الوطنية للبحث PNR .

4- مخابر البحث العلمي .Labos de Recherches

ولقد أنشئت هذه الأخيرة داخل مؤسسات التعلـــيم و التكـــوين العـــاليين بموجب المرسوم التنفيذي رقم 244/99 المـــؤرخ فـــي 31 أكتـــوبر 1999

المحدد لقواعد إنشاء مخبر البحث و تنظيمه و تسييره، حيث تكفلت جامعة الجزائر على غرار الجامعات الوطنية الأخرى بإنشاء 9 مخابر سنة 2000 ليصل مجموعها بعد 5 سنوات إلى 35 مخبر يضم 154 فرقة بحث ينشطها 709 باحث و قد استمر عدد المخابر على مستوى جامعة الجزائر في تزايد مستمر.

فهل مخابر البحث على مستوى الجامعة الجزائرية مؤهلة لضمان عملية تكوين طلبة الدراسات العليا وفقا لأحكام النصوص المنضمة للتكوين لما بعد التدرج الثاني و الثالث ؟

<u>اتجاهات البحث العلمي للمخابر</u> :

مهما اختلفت المناهج فإن تحديد اتجاهات المشاريع العلمية تستجدي العودة إلى مضامينها، و العودة إلى المضامين تقوم بلا ريب على القراءة النقدية المتأنية لكل المراحل من الأشكال المطروح إلى طريقة المعالجة إلى النتائج المحققة، و من هذه النتائج إلى الاستقراء النوعي للعلاقة التي تربطها بالواقع المدروس. و من باب المقاربة و بالإسناد على مشاريع مخابر البحث على مستوى جامعة الجزائر يمكننا تقديم باختصار بعض العوامل الضاغطة لمراجعة نموذج تسيير مخابر البحث :

– *بالرغم الزيادة المطردة لعدد مخابر البحث خلال هذه العشرية إلا أنه لم يرتبط بهذه الزيادة أداء كيفي متميز. فبحوث و دراسات مخابر البحث ما هي إلا مجرد تجميع شكلي لعدة مشاريع، و لجهود منفصلة عن بعضها البعض مع أن مواطن البحث و المعرفة الجديدة و الاكتشاف يقع معظمه في نقاط تشابك بين مختلف التخصصات و بالمقابل تختار مواضيع أطروحات التخرج

في الطور الثاني والثالث بعيدة عن الإشكاليات المطروحة للدراسة من قبل فرق و مخابر البحث.

- *عدم وجود إستراتيجية أو تخطيط يحدد الاحتياجات الأولية للمجتمع تبنى على أساسه المشاريع العلمية هذا ما جعل النشاط العلمي لمخابر البحث تبدو مجرد جهود مشتتة و مجزأة و في اتجاهات مختلفة دون أي تراكم علمي واضح. زيادة على ذلك فإن هذه المشاريع لم تبنى بأي شكل من الأشكال على أساس التخصصات التي تفتح سنويا في إطار التكوين في الطور الثاني والثالث و هو ماثل في كافة الجامعات الجزائرية.

- *إن كل فعل لا غاية له يذهب سدى و نظرا لعدم وضوح الأهداف التي أنشأت على أساسها مخابر البحث جعل هذه الأخيرة إلى أن تفتقر إلى رؤية مستقبلية واضحة، وإلى جعل فعلها مجرد نشاط خال من القصدية .هذا ما يفسر سطحية البحوث و عدم استثمارها لترقية الأداء الباحث في الجامعة الجزائرية ما حال دون تزويد طلبة الدراسات العليا بكل الدراسات والأبحاث التي أنجزت داخل المؤسسات الجامعية.

- *عدم وجود إدارة فعالة تتكفل بتسيير مخابر البحث، تعتمد في تسييرها على إستراتيجية لتفعيل دور المخابر. فأي مسيرة تغيير لا يمكنها أن تنطلق بداية واستمرارا إلا بالمشاركة المستلزمة من كل الأطراف الفاعلة فيها وعلى هذا فإن تحقيق جودة مخابر البحث و تحميلها نصيبا من مسؤولية تكوين طلبة الدراسات العليا لا بد و أن تتوازى و بصفة خاصة مع الاهتمام بتحقيق جودة الإدارة أو المصالح المسيرة لها من إداريين و صانعي القرار. إن واقع مصلحة تسيير مخابر البحث على مستوى جامعة الجزائر تفتقر لآليات

وأساليب واضحة و مقننة توفر للباحث الجو العلمي الذي يساعده على إنجاح العملية الإبداعية، هذه المعطيات توضح لنا عدم إعطاء الأهمية للعنصر الإداري كأساس لتفعيل وتنشيط مخابر البحث.

– *عدم تماشي اللوائح التنظيمية المتضمّنة لكيفيات إنشاء و تسيير و تطوير مخابر البحث، وما يتطلبه السعي لإحراز التميّز و الجودة، الأمر الذي أبعد مخابر البحث عن هدفها في استحداث الحراك التنموي المحلي و الأخذ في عاتقها مهمة التكوين.

– *عدم وجود قاعدة معلومات و بيانات تنشر فيها بحوث ودراسات مخابر البحث، فالبحث لا ينتهي بالإجابة عن أشكال فحسب و إنما منتهاه أن يستثمر في إنتاج معرفة أو تغيير واقع. و حتى تكون هذه المعرفة منتجة فإن الإنتاج المكتوب يساهم و بشكل كبير في تأسيس المعرفة و صناعتها كونه المرجعية التي يعتمد عليها في الحكم على نوعية التراكم المعرفي و إن كان ما نشر من مجلات علمية من قبل مخابر البحث على مستوى جامعة الجزائر إنتاجا ضئيلا فليس كل ما أنتج أخذ طريقه إلى النشر، و ليس كل ما نشر عرف سبيله إلى توزيع واسع هذا ما يفسر عدم اطلاع طلبة الدراسات العليا على ما تمّ إنتاجه.

إن ما تم استعراضه من ملاحظات حول واقع مخابر البحث على مستوى جامعة الجزائر و من خلال ما تمّ رصده من سلبيات يدفعنا حتما إلى ضرورة تبنيّ أو "اختراع" نموذج أو نماذج جديدة لتجويد أداء مخابر البحث و تفعيل دورها في إحداث التنمية المحلية.

التجربة الفرنسية:

بعد التقييم الذاتي لواقع البحث في فرنسا أدركت الجامعة الفرنسية أنه من متطلبات تطور وتنمية البحث العلمي تبني استراتيجية فعالة تتكفل بتوجيه و قيادة و تنسيق و تخطيط الانتاج العلمي لمخابر البحث ليس فقط لتدعيمه و تطويره بل من أجل خلق و ابتكار معرفة جديدة تمكنها من موقعها المميز في زحم التنافس العالمي هذا ما أدى بها إلى احتوائها لطلبة الدراسات العليا لتبني نشاطاتهم العلمية .

و بعد جهود جادة و مكثفة و بتعاون بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الاقتصاد ووزارة المالية و الصناعة تم إنشاء مصلحة النشاطات التجارية و العلمية المسماة (SAIC) Service des activités Commerciales et intellectuelles و ذلك بموجب المرسوم رقم 549/2002 المؤرخ في 19 أفريل 2002.

تقوم إستراتيجية مصلحة SAIC في تسييرها لمخابر البحث على تحوّل الفاعلين في الحقل العلمي باحثين و طلبة من وضعية التهميش و التشتت إلى وضعية جديدة تعاونية ليصبح فيها الباحث عنصرا فعالا في الحقلين العلمي والاقتصادي.

و من أهم الآليات و الأساليب التي تعتمد فيها المصلحة من أجل تفعيل الشراكة بين الجامعة من خلال نشاطات مخابر البحث و بين المؤسسات الاقتصادية نلخصها في النقاط التالية.

نشاط موجها بالأهداف : تميز مصلحة SAIC. بين البحث الفعال الذي يجب العمل على استثماره وبين العمل الغير مثمر. حيث تعتمد في تقييمها

لنشاطات المخبر على ما تم تقديمه من منتوج أو إبداع ما مدى توافقه لمتطلبات المجتمع ومقتضيات السوق الاقتصادية. فلا مجال إذا للبحوث السطحية أو لتلك التي لا تزال تجتر ثقافة الماضي.

نشاطا علميا و إجرائيا : تعتمد مصلحة SAIC على آليات بنيوية وقانونية تضمن حق الملكية الفكرية لكل نشاط إبداع حيث تتكفل بإدارة الصفقات والاتفاقية المبرمة بين المخبر و المؤسسات الاقتصادية هذه الأخيرة مطالبة، وفقا للإجراءات التنظيمية المتبعة من قبل المصلحة، على تمويل مشروع بحث بنسبة 70% بينما تساهم ميزانية الدولة بـ 30%. و تقسم المداخيل المحققة من تسويق المنتوج بنسبة 50% للمخبر صاحب الإبداع و50% للمؤسسة الممولة والمسوقة للمنتوج.

كما تعتمد المصلحة على إجراءات إلزامية تستوجب على كل مخبر لم يحسن أو لم يقم بتقديم إعانات الدولة و هذا حرصا على تشجيع التميز والجدية والفعالية في مستوى البحوث المقدمة.

نشاطا مستمرا: تعمل المصلحة على توفير قنوات للتواصل بين مختلف مخابر البحث على مستوى الجامعات المحلية و بينها و بين مخابر البحث على المستوى الأوربي.

و لقد استطاعت مصلحة SAIC بفضل تسييرها الفعال في عقد :

-اتفاقيات عمومية (مع مؤسسات عمومية) 120 اتفاقية.

-اتفاقيات خاصة (مع مؤسسات خاصة) 50 اتفاقية).

-عقود إعانات (حكومية) 40 عقد تمويلي.

-عقود الوكالة الوطنية للبحث 31ANR عقد.

-اتفاقية أوربية : اتفاقيات مبرمة مع الإتحاد الأوربي : 10 اتفاقيات.

الاتصال العلمي، نشر للمعرفة :أولت المصلحة اهتماما جادا بتدعيم قنوات نشر المعرفة معتمدة في ذلك على توفير وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية تقليص الفجوة بين عملية إنتاج المعلومة و تحريرها ونشرها، فالباحث اليوم أصبح هو نفسه منتج للمعلومة و محررها وناشرها.

و في الأخير و من خلال استعراضنا للتجربتين نود، و لو بشكل بسيط ومختصر تقديم بعض الخطوات التنظيمية القابلة للتعديل و الإضافة من أجل اعتماد نموذج جديد في تسيير مخابر البحث من أجل تفعيل نشاطها والدفع بها إلى القيام بدورها المأمول في قيادة مسيرة النهضة المحلية التصدي للمنافسة العالمية.

*-إنشاء إدارة فعالة تتكفل بالإجراءات الإدارية و التنظيمية و القانونية المتعلقة بالباحث و بمخبر البحث حتى يتمكن هذا الأخير من التفرغ إلى نشاطه العلمي والإبداعي دون الغوص في متاهات الإجراءات الإدارية.

*- توفير قاعدة معلومات تتكفل بنشر البحوث و الدراسات المنجزة حتى لا تبقى حبيسة رفوف الأرشيف كما هو حالها اليوم.

*- مراجعة و تغيير السياسة التمويلية لمخابر البحث فإعانات الدولة التي تمنح لمخابر البحث توزع بشكل غير عقلاني ، حيث ترفع أو تخفض الوزارة الوصية من الإعانات الممنوحة سنويا و لمدة 5 سنوات لكل مخبر وفقا لنسبة استهلاك هذا الأخير لميزانيته دون الاهتمام بالكيفية التي تم على أساسها هذا الإنفاق، و لقد لاحظنا من خلال تجربتنا الشخصية من خلال تسييرنا لمخابر البحث على مستوى جامعة الجزائر في السنوات السابقة، أن أكبر نسبة من ميزانية التسيير تنفق على تذاكر السفر أما ميزانية التجهيز فتصرف في اقتناء

تجهيزات دون دراسة جادة للاحتياجات الحقيقية للمخبر فتصبح وكأنها من جملة الأثاث المزينة لمكتب مدير المخبر، هذه السياسة المتبعة تفسر مشكلة أو ظاهرة الإسراف اللاعقلاني في الأموال الموجهة ، في الحقيقة ، للبحث العلمي و الإبداع الفكري.

و في المقابل نجد أن هذا الإسراف لم يحقق أي مدخول أو مردود مال على عكس ما تم تحقيقه من قبل مخابر البحث المسيرة من قبل مصلحة SAIC و هذا على الرغم من أن المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 244/88 تنص على أن موارد مخبر البحث لا تأتي فقط من مساهمات الدولة عن طريق إعانات الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي FNR و إنما من النشاطات والخدمات والعقود و البراءة و المنشورات التي ينجزها المخبر.